A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

H/LD/WG/11/INF/1 REV.
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 9 نوفمبر 2022

الفريق العامل المعني بالتطوير القانوني لنظام لاهاي بشأن التسجيل الدولي للتصاميم الصناعية

الدورة الحادية عشرة
جنيف، من 12 إلى 14 ديسمبر 2022

تحديث بشأن تقديم الاقتراح الخاص بمراجعة جدول الرسوم إلى جمعية اتحاد لاهاي

وثيقة من إعداد المكتب الدولي

أولا. معلومات أساسية

توصيات الفريق العامل في دورته الثامنة (2019)

1. نظر الفريق العامل المعني بالتطوير القانوني لنظام لاهاي بشأن التسجيل الدولي للتصاميم الصناعية (المشار إليه فيما يلي باسم "الفريق العامل")، في دورته الثامنة، المعقودة في عام 2019، في اقتراح وارد في الوثيقة H/LD/WG/8/4 بعنوان "الاستدامة المالية لنظام لاهاي؛ وإمكانية تنقيح جدول الرسوم"، لزيادة مبلغ الرسم الأساسي عن كل تصميم إضافي مشمول في الطلب الدولي، على النحو المبين في البند 2.1 من جدول الرسوم، من 19 إلى 50 فرنكًا سويسريًا[1]. وأوصى الفريق العامل بتقديم هذا الاقتراح (المشار إليه فيما يلي بكلمة "الاقتراح") إلى جمعية اتحاد لاهاي لاعتماده، مع اقتراح دخوله حيز النفاذ في تاريخ 1 يناير 2021.[2]

جمعية اتحاد لاهاي

2. مع ذلك، لم يُقدم الاقتراح إلى جمعية اتحاد لاهاي لتنظر فيه في دورتها الأربعين التي عقدت في سبتمبر 2020، حيث قُلصت بنود جدول أعمال تلك الدورة بسبب جائحة كوفيد-19. وعلاوة على ذلك، نتيجة للأثر الاقتصادي السلبي المستمر للجائحة على المستخدمين، فضلاً عن صعوبة التنبؤ بتطورها، لم يُقدم الاقتراح إلى جمعية اتحاد لاهاي للنظر فيه في دورتيها الحادية والأربعين والثانية والأربعين، اللتين عقدتا في أكتوبر 2021 ويوليو 2022 على التوالي.

[1] كما اقتُرح زيادة المبلغ المخفض للرسم نفسه، المطبق على الطلبات الدولية المقدمة من المودعين من أقل البلدان نمواً، من 2 إلى 5 فرنكات سويسرية (انظر المرفق الرابع للوثيقة H/LD/WG/8/4).

[2] انظر الوثيقة H/LD/WG/8/8، "ملخص الرئيس".

ثانيًا. الغرض من هذه الوثيقة

3. تقدم هذه الوثيقة تحديثًا عن تطور جائحة كوفيد-19 بالإضافة إلى الوضع الاقتصادي العالمي، وهما عنصران سيبني عليهما الفريق العامل ليستخلص خطط المكتب الدولي المعتزمة بخصوص الاقتراح.

ثالثا. أثر جائحة كوفيد -19 والوضع الاقتصادي العالمي الراهن

4. اكتُشفت جائحة كوفيد-19 لأول مرة في ديسمبر 2019 وأعلنت منظمة الصحة العالمية اعتبارها جائحة في مارس 2020. واعتبارًا من مارس 2020 فصاعدًا، اتخذت العديد من البلدان إجراءات حاسمة لاحتواء الفيروس، مثل فرض قيود شديدة عل تنقل الأشخاص بين المناطق وعبر الحدود الوطنية. وتسببت هذه التدابير، إلى جانب الآثار المباشرة للجائحة، في حدوث اضطراب اجتماعي واقتصادي فوري وكبير على الصعيد العالمي، مما أدى إلى انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 3.5 في المائة في عام 2020 حسب التقديرات.[3]

إيداع الطلبات الدولية بموجب نظام لاهاي في ظل جائحة كوفيد-19

5. كان لجائحة كوفيد-19 أثر سلبي ملحوظ على مستخدمي نظام لاهاي. فبعد الحفاظ على نمو مطرد لمدة 13 عامًا متتالية، انخفض عدد التصاميم المشمولة في الطلبات المودعة بموجب نظام لاهاي بنسبة 15 في المائة في عام 2020. وانخفض عدد التصاميم المشمولة في الطلبات الدولية بما لا يقل عن 10 في المائة في عام 2020 في سبعة من بلدان المنشأ العشرة الأولى (جمهورية كوريا (39- في المائة)، وإيطاليا (38.3- في المائة)، وهولندا (28.2- في المائة)، وفرنسا (27.8- في المائة)، وألمانيا (18.7- في المائة)، واليابان (18.2- في المائة) وسويسرا (10.8- في المائة)). وبالمثل، انخفض العدد الإجمالي للطلبات الدولية المودعة في عام 2020 بنسبة 1.6 في المائة مقارنة بعام 2019.[4]

6. وشرع عدد الطلبات المودعة بموجب نظام لاهاي في الزيادة مرة أخرى في عام 2021، ليبلغ مجموعها 6711 في عام 2021، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 15.7 في المائة عن العام السابق. وعلاوة على ذلك، زاد عدد التصاميم المشمولة في تلك الطلبات بنسبة 20.8 في المائة.[5] واستمرت الإيداعات في الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2022 في النمو بنحو 15 في المائة، في حين نما عدد التصاميم المشمولة فيها بنحو 12 في المائة. ومع ذلك، يجب أن يُعزى جزء كبير من هذا النمو إلى انضمام الصين إلى نظام لاهاي في مايو 2022، مما يعني أن الوضع العام يتطلب رصدا دقيقا.

الشكل 1: الطلبات الدولية في الفترة 2007-2021

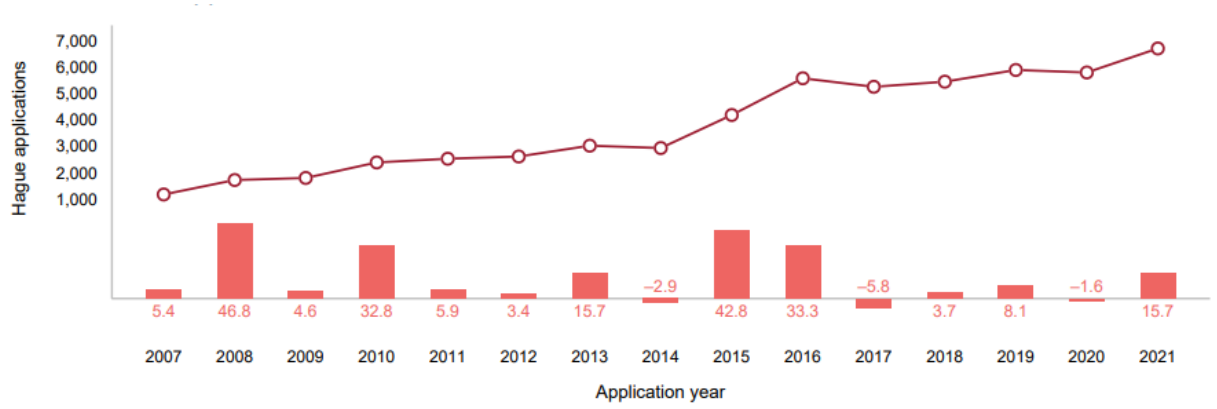

[3] انظر تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي (يناير 2021)، مالتاح على www.imf.org/en/Publications/WEO/Issues/2021/01/26/2021-world-economic-outlook-update.

[4] انظر الاستعراض السنوي لنظام لاهاي لعام 2021، المتاح على https://www.wipo.int/publications/ar/details.jsp?id=4546

[5] انظر الاستعراض السنوي لنظام لاهاي لعام 2022، المتاح على https://www.wipo.int/publications/ar/details.jsp?id=4601

الشكل 2: عدد التصاميم المشمولة في الطلبات الدولية في الفترة 2007-2021

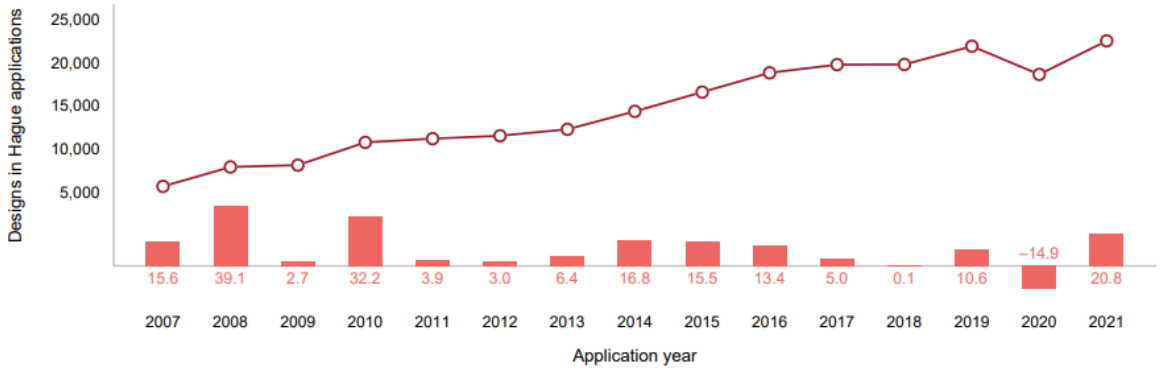

تطور الجائحة العالمية

7. بينما تعافت الإيداعات بموجب نظام لاهاي خلال عام 2021، تسبب ظهور متحورات جديدة من كوفيد-19 في موجات متتالية من الإصابات على مدار العام، مع زيادة حادة في عدد الحالات المؤكدة عالميًا في أواخر عام 2021 وبداية عام 2022. واستمرت القيود التي تفرضها حكومات الأطراف المتعاقدة في تعطيل حياة المستخدمين العامة والخاصة. وفي تاريخ هذه الوثيقة، كان لا يزال شك كبير يخيم على الأجواء فيما يتعلق بتطور جائحة كوفيد-19 وأثرها اعلى الاقتصاد العالمي، وبالتالي على مستخدمي نظام لاهاي.

الشكل 3: عدد حالات الإصابة بكوفيد-19 المؤكدة عالميًا، حسب أقاليم منظمة الصحة العالمية (مارس 2020 - سبتمبر 2022) [6]

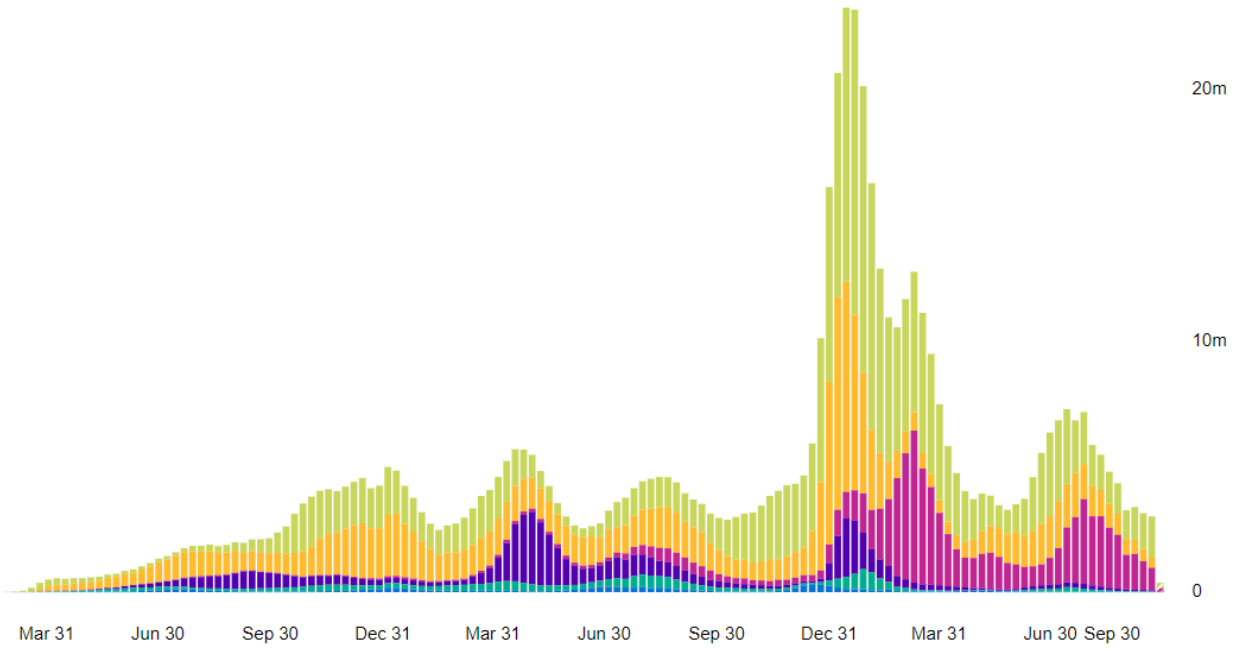

[6] راجع لوحة متابعة كوفيد-19 لمنظمة الصحة العالمية على الربط https://covid19.who.int (أكتوبر 2022).

الوضع الاقتصادي العالمي

8. على الرغم من التراجع الكبير في عدد الحالات المؤكدة للإصابة بكوفيد-19 ذات الأعراض الشديدة في العالم ورفع معظم حكومات العديد من الأطراف المتعاقدة معظم التدابير المفروضة، فإن الوضع الاقتصادي العالمي في عام 2022 لا يزال هشًا. وتحافظ بعض الأطراف المتعاقدة على تدابير احتواء بعيدة المدى، والتي تستمر في التأثير على النشاط الاقتصادي. وبدخول النصف الشمالي من الكرة الأرضية فصلي الخريف والشتاء، حذر خبراء الصحة من عودة ظهور الحالات من جديد.[7]

9. وإلى جانب جائحة كوفيد-19 - وصل التضخم- وإن تسببت فيه جزئيًا- إلى أعلى مستوياته منذ عدة عقود في الاقتصادات الكبرى خلال عام 2022. ولخفض التضخم قليلا، رفعت البنوك المركزية الرئيسية أسعار الفائدة.[8] ومن شأن تشديد الشروط النقدية أن يؤدي إلى إبطاء النشاط الاقتصادي وقد يؤدي إلى حدوث ركود في أجزاء معينة من العالم. وبالإضافة إلى ذلك، بعد فترة 10 سنوات التي شهدت انخفاض أسعار الفائدة في معظم الاقتصادات ذات الدخل المرتفع، هناك خطر أن يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى تقلب مالي من خلال تعريض الشركات والدول لخطر الإفلاس. وتظل هذه المخاطر غير مؤكدة في تاريخ هذه الوثيقة وتتطلب رصدا دقيقا.

رابعا. تحديث بشأن تقديم الاقتراح

10. بالنظر إلى ما ورد أعلاه، يرى المكتب الدولي أنه في حين أن السبب الأولى لعدم المضي قدماً بالتوصية الصادرة عن الفريق العامل في عام 2019 لم يعد قائماً، فإن السياق العالمي لا يزال غير مؤكد وأن النهج الحصيف يظل في مصلحة مستخدمي نظام لاهاي. ومن ثم، سيتشاور المكتب الدولي مع أعضاء اتحاد لاهاي قبل جمعيات الدول الأعضاء في الويبو، المقرّر عقدها في عام 2023، بغرض تحديد ما إذا كان يمكن إدراج الاقتراح في جدول أعمال جمعية اتحاد لاهاي لاعتماده في دورتها الثالثة والأربعين.

[نهاية الوثيقة]

[7] انظر بيان أخبار منظمة الصحة العالمية بتاريخ 19 يوليو 2022 على الرابط https://www.who.int/europe/news/item/19-07-2022-rapidly-escalating-covid-19-cases-amid-reduced-virus-surveillance-forecasts-a-challenging-autumn-and-winter-in-the-who-european-region.

[8] انظر رابط صندوق النقد الدولي (10 أغسطس https:/blogs.imf.org/2022/08/10/central-banks-hike-interest-rates-in-sync-to-tame-inflation-pressures/